الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس منهجية العلوم القانونية

ج1(8 نقاط) : يعتمد الباحث في المنهج التاريخي على مصادر تاريخية تكون في معظمها غير مباشرة وقديمة، ما يضفي شكوكا حول دقتها وصدقها؛ فيلجأ الباحث لما يُعرف **بالنقد** من أجل التأكد من صحة هذه المعلومات مثيرا في ذلك عدة تساؤلات .

وفقا لما درست، حدد نوع النقد (خارجي أو داخلي) في الأسئلة التالية:

- متى ظهرت هذه الوثيقة ولماذا؟ **نقد خارجي**
- هل كتب المؤلف المنسوب إليه الوثيقة مادتها فعلا؟ **نقد خارجي**
- هل هذه الوثيقة هي النسخة الأصلية أم لا؟ **نقد خارجي**
- ما الذي يعنيه المؤلف من كل كلمة أو عبارة؟ **نقد داخلي**
- هل العبارات التي كتبها المؤلف يمكن الوثوق بها؟ **نقد داخلي**
- ما مدى أمانة الكاتب في نقل ما رأى؟ **نقد داخلي**
- ما مدى سلامة عقله وسنه؟ **نقد داخلي**
- هل هناك ما يدعو للتشكيك بموضوعية الكاتب ؟ **نقد داخلي**

س2:(6 نقاط) يعرف المنهج المقارن بأنه ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر. ولهذا المنهج دور كبير وأهمية بالغة في الدراسات القانونية ، كيف ذلك؟

ج2 يمثل المنهج المقارن في الدراسات القانونية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب القانونية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف. والموازنة بين هذا وذاك، للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق.

فالدراسات القانونية لا تكاد تخلو من المقارنة ذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى وتكاد تكون كل الرسائل الجامعية في العلوم القانونية عبارة عن دراسات مقارنة خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيره القانون المصري والفرنسي، كما تجدر الإشارة أن كثيرا

من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت وليدة المقارنة بين المشرع الجزائري بغيره من القوانين كما أن التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري كانت بسبب هذه الانتقادات ، كما تشمل المقارنة أيضا دراسة السلوك الإنساني كمقارنة معدلات الجريمة في مختلف الدول وتحديد الأسباب التي تؤثر في زيادة أو نقصان معدلات الجرائم والاستفادة من التشريع المقارن في كيفية مجابهتها.

وتأكيدا على أهمية اتباع المنهج المقارن في العلوم يقول ابن خلدون في مقدمته:" إن الباحث يحتاج الى العلم باختلاف الأمم والبقاع والأمصار، في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق والخلاف، ويعلم المتفق منها والمختلف."

س3 **(6 نقاط)** الاستدلال منهج سنده الاستنباط بالعقل والتأمل والتفكر والقياس المنطقي في الاستنباط للوصول إلى النتائج والحقائق العلمية. **كيف يمكن إعمال هذا المنهج وتطبيقه من طرف المشرع في مجال العلوم القانونية ؟**

ج 3**تطبيق المنهج الاستدلالي في التشريع** إن المشرع يستعين بالمنهج الاستدلالي في إصدار التشريعات فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس فيمنع ارتكاب فعلا ما وهذا انطلاقا من منعه لفعل آخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة وفي هذا الصدد نجد منع التعامل في المخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب بالعقل وتمنع الإدراك وهكذا يستطيع المشرع أن يتصدى للمستجدات التي تكون في هذا المجال. انظر في ذلك المواد 39،47، 48 من الدستور.